مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي برئاسة باسندوة:

إلزام الوزراء والمسؤولين بعدم توظيف أقاربهم ومحاسبة المخالفين

إقرار حظر التوظيف بالإحلال أو بالبدل وإلغاء القرارات السابقة

التشديد على تعزيز الرقابة لمنع التلاعب بالأسعار في رمضان

صنعاء / سبأ:

ألـزم مجلس الـوزراء جميـع الـوزراء ومسـئولي الوحـدات الإدارية المركزيـة والمحلية بعدم توظيـف أقاربهم حتى الدرجـة الثالثة وفقا لتوجيهات الأخ رئيس الوزراء بهذا الشـأن والالتزام بالقوانين المنظمة لعملية التوظيف وفقا للكفاءة وبعيدا عن المحسـوبية ومعايير القرابة مؤكدا أن الحكومة ستحاسـب ولن تتهاون مع كل من يثبت قيامه بهذا الفعل من الوزراء والمسئولين.

وأقر مجلـس الوزراء في اجتماعه الأسـبوعي أمس برئاسـة رئيس المجلس الأخ محمد سـالم باسـندوة حظر التوظيف بالإحلال أو بالبدل عـن المحاليـن للتقاعـد والموظفيـن المنقطعيـن والمفصوليـن في الوحدات الإدارية وإلغاء القرارات السـابقة الصادرة عن مجلس الوزراء بهذا الخصوص وبما ينهي حالات التوظيف بالإحلال بالمخالفة لأسـس وإجراءات التوظيف المقرة والقرارات المنظمة.

وأوضحـت المذكرة المقدمة من وزير المالية بهذا الشـأن أن القانون رقم 43 لسـنة 2005م بشـان نظام الوظائف والأجور والمرتبات يشير فـي المـادة 28 إلى انه يحظـر قطعيـا التوظيف بالبـدل باعتبار ذلك مخالفة تستوجب المساءلة وتنزيل الأثر المالي لذلك.

وأكـد مجلس الوزراء على وزيري الخدمة المدنية والتأمينات والمالية وأميـن العاصمة ومحافظـي المحافظات وقف أي توظيـف بالإحلال أو بالبـدل على أن يتـم التنزيل المباشـر للاعتماد المالـي للحالات التي يتم ربط معاشـها التقاعدي أو المفصولين أو المنقطعين طبقا لأحكام القانون وتوريدها إلى حساب الحكومة العام أولاً بأول.

وناقـش مجلـس الـوزراء التقرير المقدم مـن أميـن العاصمة حول الجوانب الخدمية في الأمانة من حيث الإشـكاليات الراهنة والمعالجات والحلول المقترحة خاصة في قطاعات النظافة العامة والمياه والصرف الصحي والأشغال العامة والطرق.

وتطرق التقرير إلى الإجـراءات العاجلة والطارئة الواجب اتخاذها بما يكفل إحداث نقلة نوعية في الخدمات والبنى التحتية وتحسين مستوى الشـارع العام والنظافـة العامة وغيرهـا وبما يحقق إظهـار العاصمة بمظهر حضاري يليق بمكانتها كعاصمة للجمهورية اليمنية.

وتضمن التقرير إيضاحات شاملة حول وضع قطاعات النظافة العامة والمياه والصرف الصحي والأشـغال العامة والحلـول العاجلة المقترحة والإمكانيات اللازمة لتحقيقها.

وجدد مجلس الوزراء دعمه لكافة الجهود الرامية إلى تحسين المظهر العام لأمانة العاصمة وتحقيق الانضباط العام في مختلف الجوانب.

وأقـر المجلس بهذا الخصوص إحالة التقريـر إلى وزير المالية وأمين العاصمة لمناقشة الحلول المقترحة وما تتطلبه من إمكانيات لتنفيذها واتخـاذ مـا يلزم حيـال ذلك مـع التأكيد علـى أن تقـوم وزارة المالية بمعالجة المديونية المستحقة لمؤسستي الكهرباء والمياه لدى الجهات الحكومية.

وحـث المجلـس بهـذا الخصـوص المواطنيـن علـى أهميـة الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسستين بما يؤدي إلى تحسين خدمتيهما.

واسـتمع مجلس الوزراء إلـى تقرير أمين العاصمـة ومديرة عام دار رعاية الأيتام بصنعاء حـول وضع الدار وما تتطلبه من اهتمام ورعاية استثنائية في هذه الظروف في الجوانب الإيوائية والغذائية والتعليمية والإنسانية وغيرها من الجوانب المرتبطة بالمطالبات الحقوقية لنزلاء الدار من الأيتام.

وأكد المجلس بهذا الشـأن دعمه للمقترحـات المقدمة لمعالجة هذه الأوضاع وكل ما من شـانه الارتقاء بوضع الدار ونزلائه من الأيتام في الجوانب المختلفة.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الأشـغال العامة والطرق حول مستوى تنفيذ المشاريع الممولة خارجيا فيما يخص الوزارة تنفيذا لأمر المجلس بهذا الشأن.

وشـكل المجلس لجنة وزارية برئاسة وزير الأشـغال العامة والطرق وعضوية وزيري التخطيط والتعـاون الدولي والمالية تتولى النظر في تنفيذ مشـروع الطريق المزدوج (عمران- صنعاء- عدن) الاستراتيجي من حيث الإجـراءات والتمويل ومعالجـة الصعوبات وتحديـد البدائل الممكنة لتجاوز ذلك..

ووجه بصـرف المكون المحلي للمشـاريع ذات التمويل الأجنبي فيما يخص مشـاريع برنامج الطرق الريفية للوفـاء بالالتزام أمام المانحين وحتى لا تتعثر تلك المشاريع.

وكلف المجلـس وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة اسـتكمال إجـراءات تمويل مشـروع إعادة تحسـين طريق صنعـاء – الحديدة مع الصندوق العربي والبحث عن تمويلات كافية لمشـاريع الطرق وخاصة الريفية والمجتمعية إضافة إلى دعم المشـاريع الإسكانية لذوي الدخل المحدود وتمويل مشـروع نفق مناخة ومشـروع حمايـة مدينة إب من أضرار السـيول باعتباره من المشاريع الإستراتيجية المطلوب تنفيذها لحماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة.

واسـتمع مجلس الـوزراء إلى تقرير وزيـر الصناعة والتجارة بشـان الأوضـاع التموينية للمـواد الغذائية الأساسـية والمواد الاسـتهلاكية لتلبيـة احتياجـات المواطنين والطلب المتزايد علـى هذه المواد خلال شهر رمضان المبارك.

وأكـد التقريـر أن الوضـع التمويني مسـتقر وهناك كميـات كافية وكبيـرة تغطي احتياجات المسـتهلكين من المواد الغذائية الأساسـية والاستهلاكية.

وشـدد مجلس الوزراء بهذا الخصـوص على ضـرورة تعزيز الرقابة الميدانية لمنع التلاعب بالأسـعار وضبط المـواد المخالفة للمواصفات والمقاييس المعتمـدة.. وحث التجار على مراعـاة ظروف الناس وعدم المغالاة في الأسـعار خاصة في شـهر رمضان المبارك الذي يشهد في العادة زيادة في الطلب على المواد الغذائية والاستهلاكية.

وأحـال مجلـس الـوزراء مشـروع تعديل اللائحـة الخاصة برسـوم الخدمـات التـي يقدمها المجلس الأعلـى لكليات المجتمـع إلى وزيري المالية والتعليم الفني والتدريب المهني لمراجعتها والرفع بنتائج ذلك إلى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

واسـتعرض مجلس الوزراء مذكرة وزير الخدمـة المدنية والتأمينات بشـان تحديد ساعات العمل ومواعيد الدوام الرسمي في شهر رمضان المبارك 1433هجرية.

وأقر المجلس تحديد ساعات العمل ومواعيد الدوام الرسمي في شهر رمضان المبارك بخمس ساعات يوميا في الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة المركزية عدا المستشـفيات ومرافق الخدمات الصحية وما في حكمها تبدأ في تمام السـاعة العاشرة صباحا وتنتهي في تمام السـاعة الثالثة عصراً ولمدة خمسـة أيام في الأسـبوع من السبت إلى الأربعـاء على أن يسـري ذلك على الوحدات الإداريـة المحلية ومكاتب الـوزارات وفـروع الأجهـزة والهيئـات العامـة المتواجدة فـي النطاق الجغرافي للوحدة الإدارية المحلية.

وأجـاز القـرار تقديـم موعد بـدء الدوام الرسـمي فـي المحافظات السـاحلية والصحراوية الحارة سـاعة واحدة بعد موافقة وزارة الخدمة المدنية بناء على طلب من الوحدة الإدارية.

فيما حددت سـاعات العمل ومواعيد الدوام الرسـمي في المؤسسات والشـركات العامة والمختلطة بما فيها البنك المركزي اليمني والبنوك التجاريـة والمتخصصة والمعاهـد والمراكز التعليميـة والتدريبية وما في حكمها وكذا المستشـفيات والمسـتوصفات العامـة ومراكز تقديم الخدمـات الطبيـة وما فـي حكمها مـن المرافـق والوحـدات الصحية بخمس سـاعات يوميا تبدأ في تمام السـاعة العاشـرة صباحا وتنتهي في تمام السـاعة الثالثة بعد الظهر في الأيام من السـبت إلى الأربعاء ومن العاشـرة صباحا حتـى الواحدة بعد الظهر في يـوم الخميس من كل أسبوع.

وأجـاز القرار لرئيس وحدة الخدمة العامة التي تقتضي طبيعة عملها أو خصوصية نشاطها تغيير موعد بدء وانتهاء الدوام فيها كليا أو جزئيا التقدم بطلب رسمي مسـبب إلى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ولا تصبح موافقة الوزارة نافذة إلا من تاريخ اليوم التالي لصدورها.

وأكـد المجلس على وزارة الخدمة المدنيـة والتأمينات ومكاتبها رفع تقاريـر إلى مجلس الوزراء عن مدى التزام الأجهزة والمرافق الحكومية والوحـدات الإدارية والقيادات الإدارية العليـا والموظفين في كل منها بمواعيـد الدوام الرسـمي واحترامهم لوقت العمل وتكريس سـاعاته لأداء المهام والواجبات الوظيفية وتقديم الخدمات للمواطنين.

ووقـف مجلس الـوزراء أمـام الحمـلات الإعلاميـة التحريضية التي يتعـرض لها وزراء حكومة الوفاق الوطني وآخرها الحملة الموجهة ضد وزيرة حقوق الإنسان.. وأكد المجلس تضامنه مع وزيرة حقوق الإنسان مجددا التأكيد على أهمية التزام كافة أجهزة الإعلام الرسمي والحزبي بسياسـة الوفـاق ووحدة الصـف بما يخـدم الوفاق الوطنـي والجهود المبذولة لتجاوز الأوضاع الراهنة .

ولفـت المجلـس إلى أهمية الاحتـكام إلى القضاء فـي قضايا القذف والتحريـض التي تطـال الـوزراء والمسـئولين ووفقا للقانـون مرحبا في الوقت نفسـه بالنقـد الموضوعي البناء المتعلـق بالأداء بعيدا عن الجوانب الشخصية أو التحريض لأي هدف كان.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الأسـبوعي لوزير الدولة لشـئون مجلسي النواب والشورى بشان تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقـة بأعمال الحكومة لدى المجلسـين للفترة مـن 9 – 15 يوليو الجاري.

وفيمـا يتعلق بفعاليات الوزراء على المسـتوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقريـر وزير الخارجية حول نتائج المشـاركة في المؤتمر الدولـي الثاني للقرصنة البحرية والـذي عقد بمدينة دبي خلال يومي 27 - 28 يونيو الماضي.

كما اطلع على تقرير وزير الصحة العامة والسكان عن نتائج مشاركته في أعمال الدورة 65 لجمعية الصحة العالمية والاجتماع الـ131 للمكتب التنفيذي والاجتماع السـادس عشـر للجنة الموازنـة المالية والإدارية لمنظمـة الصحـة العالمية والمؤتمر الـ73 لمجلـس وزراء صحة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مدينة جنيف بسويسـرا خلال الفترة 16 - 30 مايو الماضي.

وقـد رفع مجلس الـوزراء برقيـة تهنئة إلـى الأخ الرئيـس عبدربه منصـور هادي رئيس الجمهورية والى كافة أبناء شـعبنا اليمني الأبي في الداخل والخارج بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المبارك.

وعبر المجلس في برقيته عن التهاني المخلصة والتبريكات الصادقة بهذه المناسـبة الدينيـة العظيمة منوها بالمعانـي والأبعاد والدلالات الدينية والإنسانية والروحية لهذا الشهر المبارك والذي ينبغي أن تسود فيه قيم وخصال المحبة والألفة والتكافل بين أفراد المجتمع.

وقـال « كما أن هذا الشـهر الكريم يمثل محطة لاسـتلهام العبر من تلـك المعاني والدلالات الراقية ومناسـبة دينية عظيمة يتعلم الجميع خلالهـا قيم وأخلاقيـات الصبر والعطـاء والتكافـل الاجتماعي وتأكيد التلاحـم بين أبناء المجتمع من خلال الإيثـار والبذل والعطاء والالتفات إلى معاناة المحتاجين».

وحث مجلس الـوزراء بهذا الخصوص جميع المسـؤولين التنفيذيين والمحليين ورجال الأعمـال على المسـاهمة الفاعلة فـي تعزيز روح التعاضد والتكافل والتكامل وتلمس همـوم ومتطلبات الفقراء وترجمة المقاصد الروحية والإنسـانية والأخلاقية لهذا الشهر الفضيل وتجسيد قيـم التعاون ومكارم الأخلاق في الواقـع المعاش بما يؤدي إلى تعزيز الأجواء الأخوية والروحانية للشهر الكريم.

وابتهـل المجلس إلـى المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسـبة على شـعبنا وأمتنا العربية والإسـلامية وقد تحقق لهما كل ما يصبوان إليه من تقدم وازدهار ورفعة وان يجعل هذا الشهر الكريم شهر خير ويمن وبركـة ومغفرة على جميع المسـلمين وأن يعيـده بالمزيد من المحبة والتلاحم والتعاضد والتقارب والتآخي.

لقاء موسع في صيرة مع نازحي أبين

عدن/ رياض شرف:

عقد في قاعة الاجتماعات بمبنى المجلس المحلي لمديرية صيرة لقاء موسـع برئاسـة الأخ خالد وهبي عقبة مدير عام المديرية رئيس المجلس المحلي ضم عدداً من عقال وأبناء نازحي أبين الساكنين في مدارس المديرية.

وكـرس اللقـاء لمناقشـة أوضـاع النازحين فـي مدارس المديريـة وإيجاد بدائل لسـكنهم وعودتهـم إلى محافظة أبين.

في بدايـة اللقاء تحدث الأخ خالد وهبي مرحبا بالحاضرين مـن أبناء أبين شـارحاً طبيعـة اللقاء حيث قـال: نتفهم في المديرية ظروفكم الصعبة التي تعانون منها وقد اسـتلمت المديريـة تعليمات من قيادة المحافظة بإخلاء المدارس في المديرية لغرض ترميمها أثناء العطلة الصيفية.

وطالب مدير عام المديريـة النازحين بالانضمام الى عدد من المـدارس وترك بقيتهـا حتى تتم عمليـة الترميم في الوقت المحدد لتمكين الطلاب من اسـتقبال العام الدراسي القادم بشكل أفضل بعد ان تعثرت العملية التعليمية خلال هذا العام.

وقـد أبدى عدد مـن الإخوة النازحين اسـتعدادهم للعودة ولكن طالبـوا بتوفيـر الأمن والاسـتقرار والبنيـة التحتية. وطالبـوا بحضور السـلطة المحلية في ابين لمناقشـة وحل وضعهم.

وأضـاف الأخ خالد وهبي: سـوف يتم رفع همـوم وقضايا النازحيـن إلـى قيـادة المحافظة كمـا سـيتم التواصل مع السـلطات المحلية فـي محافظة أبيـن ومطالبتها بالحضور إلى محافظة عدن لشرح الوضع وإمكانية عودة النازحين.

واختتم اللقاء على أمل التواصل في لقاءات أخرى لمناقشة ما تم الاتفاق عليه بخصوص عودة النازحين.

حضـر اللقاء الإخـوة عبدالله اليزيدي مديـر مكتب التربية بالمديريـة وأمين المقطـري ممثل التربية فـي المحافظة ومختـار حمادي رئيس لجنة الخدمات وخالد باهارون رئيس لجنة الشـؤون الاجتماعيـة وعايش قادري عضـو المجلس المحلي وصالح عسكر قائد التحركات في شرطة كريتر.